# علوم الإمام أحمد بن حنبل(ت241هـ) رحمه الله ومروياته في الكتب الستة

الدكتور عبد الله بن محمد السُّحيم
الأستاذ المساعد بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
Email: assuhim@hotmail.com

## مستخلص البحث

يتضمَّن البحث جمع علوم الإمام أحمد بن حنبل ومروياته في الكتب الحديثية الستة (صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن أبي داود، جامع الترمذي، سنن النسائي، سنن ابن ماجه)، وإبراز عناية هؤلاء الأئمَّة المحدثين بعلوم الإمام أحمد ومروياته، وأثر هذا الإمام في الدواوين الحديثيَّة التي جاءت بعده.

**أسئلة البحث**: يحاول الباحث الإجابة عن عددٍ من الأسئلة من خلال هذا البحث، وهي: هل التقى أصحاب الكتب الستة بالإمام أحمد؟ وهل تتلمذوا عليه واستفادوا منه؟ وهل رووا عنه أو نقلوا عنه شيئًا في كتبهم؟ وهل كان للإمام أحمد أثرٌ فيمن جاء بعده من أصحاب الدواوين الحديثية؟ وهل تعدُّ هذه الكتب مصدرًا من مصادر علوم الإمام أحمد؟ ومن خلال الإجابة على هذه الأسئلة تظهر أهمية البحث.

**أهداف البحث**: يهدف البحث إلى: 1/ جمع علوم الإمام أحمد ومروياته في الكتب الستة. 2/ إبراز عناية الأئمَّة الخمسة بعلوم الإمام أحمد ومروياته. 3/ أثر الإمام أحمد في الدواوين الحديثيَّة التي جاءت بعده.

**منهج البحث وإجراءاته**: سلكت في إعداد هذا البحث: (المنهج الاستقرائي) في جمع المادة العلمية، ثمَّ (المنهج التَّحليلي)؛ لتحليل المادة العلميَّة.

**الكلمات المفتاحية**: الكتب الستَّة + أحمد بن حنبل.

**المقدّمة**

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛

فإنَّ الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيباني (المتوفى 241هـ) من شيوخ الإسلام، وأئمة المسلمين، وأعلام أهل السنة والجماعة، وقد كان له في تحمُّل الحديث وروايته القِدح المعلَّى، فتوافد الناس من أقطار الأرض وفجاجها عليه، وأقبلوا بقلوبهم وأبصارهم إليه، وجلسوا بين يديه، يكتبون حديثه، ويقتدون بسمته، حتى انتشر حديثه وعلمه في الأقطار، وتنافس الناس في تحصيله، في حياته وبعد مماته، حتى يوم الناس هذا، وإلى ما شاء الله من أيام الدَّهر.

وقد كان الأئمة السِّتة[436] (أصحاب الكتب الستة) من العلماء الأفذاذ، المحدثين الحفَّاظ، الذين سعوا في تحمّل علوم الإمام أحمد بن حنبل ورواياته –مباشرةً عنه، أو بواسطةٍ دونه–، فدونوها في كتبهم وتصانيفهم «التي هي عمدة أهل الإسلام، وعليها مدار عامة الأحكام»[437]، حتى غدت من أهم دواوين السنة النبوية المطهرة، وأكثرها فائدة، وأعظمها عائدة، وأغزرها علمًا.

ومن هنا؛ سعيت من خلال هذا البحث إلى جمع واستقراء علوم الإمام أحمد ومروياته في الكتب الحديثية الستَّة، وإبراز عناية هؤلاء الأئمَّة المحدثين بعلوم الإمام أحمد ومروياته، وأثر هذا الإمام في الدواوين الحديثيَّة التي جاءت بعده.

**أهمية البحث:**

تظهر أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

1/ تعلقه بعلوم الإمام أحمد بن حنبل ومروياته، ولا شكَّ أنَّ الإمام أحمد واحد من أبرز علماء الإسلام.

2/ تعلقه بالكتب الحديثية الستة، التي هي أهم دواوين السنة النبوية المطهرة.

3/ أني لم أقف على من جمع علوم الإمام أحمد بن حنبل ومروياته من الكتب الستة، مع عناية العلماء بهذا الباب، كما سيأتي في (الدراسات السابقة).

---

([436]) وهم: [1] الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، صاحب كتاب «الصحيح». [2] الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ)، صاحب كتاب «الصحيح». [3] الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت275هـ)، صاحب كتاب «السنن». [4] الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت279هـ)، صاحب كتاب «الجامع». [5] الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت303هـ)، صاحب كتابَي «السنن الكبرى» وَ «المجتبى». [6] الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد –(وهو الملقب: ماجه)– القزويني (ت273هـ)، صاحب كتاب «السنن».

(437) المزي عبد الرحمن بن يوسف، «تحفة الأشراف»، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين (ط2، المكتب الإسلامي، 1403هـ)، (3/1).

4/ كما تظهر أهمية البحث من خلال الأسئلة التي يجيب عنها، والأهداف التي يسعى لتحقيقها.

**أسئلة البحث:**

يحاول الباحث الإجابة عن عددٍ من الأسئلة من خلال هذا البحث، وهي:

1/ هل التقى أصحاب الكتب الستة بالإمام أحمد؟
2/ وهل تتلمذوا عليه واستفادوا منه؟
3/ وهل رووا عنه أو نقلوا عنه شيئًا في كتبهم؟
4/ وهل كان للإمام أحمد أثرٌ فيمن جاء بعده من أصحاب الدواوين الحديثية؟
5/ وهل تعدُّ هذه الكتب مصدرًا من مصادر علوم الإمام أحمد؟

**أهداف البحث**

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:
1/ جمع علوم الإمام أحمد ومروياته في الكتب الستة.
2/ إبراز عناية هؤلاء الأئمَّة بعلوم الإمام أحمد ومروياته.
3/ أثر الإمام أحمد في الدواوين الحديثيَّة التي جاءت بعده.

**حدود البحث**

يتناول هذا البحث جمع علوم الإمام أحمد ومروياته من الكتب الحديثية الستة المشهورة[438].

**الدراسات السابقة**

لم أقف على من جمع علوم الإمام أحمد بن حنبل ومروياته من الكتب الستة، مع دراستها دراسةً تحليليَّة، ولكن ثمة بعض المؤلفات والدراسات التي قد تلتقي مع هذا البحث في بعض الجزئيات، وهي:

(438) وقد تقدَّمت الإشارة إليها آنفًا –عند أول موضعٍ لذكرها–، كما لا يتناول البحث بقية مؤلفات هؤلاء الأئمة المذكورين.

1/ «**كتاب الثلاثين التي عن الإمام أحمد في صحيح مسلم**»، جزءٌ حديثيٌّ من تخريج الحافظ يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي، المعروف بابن المِبْرَد (ت909هـ)، نشر في مجلة آفاق الثقافة والتراث[439] في (20) صفحة، بتحقيق: عبد الله بن محمد الحسيني.

2/ «**حديثٌ وقع في الصَّحيحين عن الإمام أحمد**»، جزءٌ حديثيٌّ من تخريج الحافظ يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي، المعروف بابن المِبْرَد (ت909هـ)، نشر في مجلة التراث النبوي في (20) صفحة، بتحقيق: عبد الله بن محمد الحسيني.

3/ «**رواية الإمام البخاري في صحيحه عن الإمام أحمد بن حنبل، جمع ودراسة**»، من إعداد د. علي بن عبد الله الصيَّاح، وقد أجاد في بحثه، لكنه لم يستوفِ المقاصد التي أقصد استيفاءها، وذلك لاختلاف حدود البحث، فهو يقصد إلى بحث (روايات الإمام أحمد)، وأما بحثي فيتعلَّق بروايات الإمام أحمد وعلومه، ولذا زدتُ في البحث أشياء لم يذكرها، منها: موضعٌ نقل فيه البخاريُّ عن الإمام أحمد مسألةً فقهيَّةً، وليس هذا داخلًا في حدود بحثه.

**خطة البحث:**

نظمت هذا البحث في مقدمةٍ، وستَّة مباحث، وخاتمة، وذلك كالآتي:

المقدمة، وقد ذكرت فيها: أهمية البحث، وأسئلته، وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج البحث وأهم إجراءاته.

المبحث الأول: علوم الإمام أحمد ومروياته في «صحيح البخاري».

المبحث الثاني: علوم الإمام أحمد ومروياته في «صحيح مسلم».

المبحث الثالث: علوم الإمام أحمد ومروياته في «سنن أبي داود».

المبحث الرابع: علوم الإمام أحمد ومروياته في «جامع الترمذي».

المبحث الخامس: علوم الإمام أحمد ومروياته في «سنن النسائي».

المبحث السادس: علوم الإمام أحمد ومروياته في «سنن ابن ماجه».

الخاتمة، وفيها أهم النتائج، وأبرز التوصيات.

ثبت المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

(439) (السنة 29، العدد 114، ذو القعدة 1442هـ، جون 2021م).

**منهج البحث وأهم إجراءاته**

أولًا: سلكت في جمع المادة العلمية في هذا البحث (المنهج الاستقرائي)، محاولًا استقراءها واستيعابها من خلال الوسائل التالية:

1/ الكتب المختصَّة برجال الكتب الستة، أو بكتابٍ منها، مثل: «رجال صحيح مسلم» لابن منجويه الأصبهاني.

2/ فهارس الأعلام، وذلك في الطبعات الحديثة من «الكتب الستة»، لا سيَّما طبعات (دار التأصيل).

3/ خاصيَّة البحث في الرواة في «جامع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز –رحمه الله– للسنة النبوية».

4/ البحث النصي في (المكتبة الشاملة)، مع استعمال أكبر قدرٍ ممكن من المدخلات البحثية.

5/ حاولت توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في جمع المادة العلمية وإحصائها من خلال برنامج Copilot التابع لشركة مايكروسوفت، من خلال التطبيق الخاص به، ومن خلال متصفح Microsoft Edge ؛ فلم أجد نتائج مرضية البتة.

ثانيًا: سلكت في تحليل المادة العلمية (المنهج التَّحليلي)، محاولًا التعليق على نتائج البحث بما ظهر لي من التقاء هؤلاء الأئمة بالإمام أحمد، وروايتهم لحديثه –مباشرةً أو بواسطة–، وعنايتهم بعلومه ونقلهم لها.

**منهج الإحالة:**

يتمثل منهج العزو والإحالة في الآتي:

1/ اعتمدت في العزو والإحالة إلى الكتب الستَّة على الطبعات المشهورة المتداولة(440)، مراعاةً لتسهيل الرجوع إلى مواضع الإفادة منها، مع مراجعة غيرها عند الحاجة، وإذا أحلت إلى طبعةٍ ليست هي المعتمدة فأشير إلى ذلك في نفس الإحالة، مثل: (ط. مركز التأصيل ح2005).

2/ اعتمدت في الإحالة والعزو للمصادر عند أول ذِكر لها على النمط الآتي: اسم المؤلف مبدوءًا باسم الشهرة، اسم الكتاب بين قوسي تنصيص «»، اسم المحقق (رقم الطبعة، الدار الناشرة، تاريخ النشر)، ثمَّ الإحالة بين هلالين ().

(440) وبيانها: **صحيح البخاري**: الطبعة السلطانية، مصورة دار طوق النجاة، بعناية زهير الناصر، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، **صحيح مسلم**: طبعة دار إحياء التراث العربي، بتحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، **سنن أبي داود**: مصورة المكتبة العصرية، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، **جامع الترمذي**: دار التراث العربي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، **سنن النسائي**: مصورة مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، بعناية وترقيم: عبد الفتاح أبو غدة، **سنن ابن ماجه**: طبعة البابي الحلبي بتحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

3/ إذا تكرر ذِكر الكتاب أو المصدر فأكتفي بذكر اسم الكتاب بين قوسي التنصيص «»، ثمَّ الإحالة إليه بين هلالين ().

4/ إذا أردت العزو إلى أكثر من مصدرٍ في الحاشية الواحدة: فأفصل بينها بالفاصلة المنقوطة، وأرتب المصادر حسب وفيات مؤلفيها.

5/ إذا كانت الإحالة لنص منقول بحروفه فأحيل إلى المصدر مباشرةً، وإذا كان النقل للفكرة والمضمون فتكون الإحالة مسبوقة بكلمة: ينظر.

داعيًا الله عزوجل ومبتهلًا إليه أن يكتب لي التوفيق والسداد، وأن يعيذني من الزلل، وأن ينفع بهذا البحث، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

**المبحث الأوَّل: علوم الإمام أحمد ومروياته في «صحيح البخاري»**

التقى الإمام البخاري بالإمام أحمد رحمهما الله، وروى عنه في «صحيحه» مباشرةً من غير واسطةٍ بينهما[441]، ونصَّ البخاريُّ على تسميته في ثلاثة مواضع من صحيحه[442]:

**الموضع الأول: في كتاب الصَّلاة**، بعدما أخرج حديث سهل بن سعدٍ -رضي الله عنهما- في صلاة النبي ﷺ على المنبر، قال البخاريُّ على إثره: «قال علي بن عبد الله [هو ابن المديني]: سألني أحمد بن حنبل -رحمه الله- عن هذا الحديث؟ قال: "فإنما أردتُ أن النبي ﷺ كان أعلى من الناس، فلا بأس أن يكون الإمام أعلى من الناس بهذا الحديث". قال: فقلت: إن سفيان بن عيينة كان يُسأل عن هذا كثيرًا، فلم تسمعه منه؟ قال: لا»[443].

قال الحافظ ابن رجب معلِّقًا على هذه الحكاية: «هذا الحديث بتمامه مشهور عن ابن عيينة بهذا الإسناد، رواه عنه الشافعي وغيره، ولم يسمع منه الإمام أحمد إلا: "كان من أثل الغابة"، -يعني: منبر النبي ﷺ-، وقد خرج هذا القدر منه عن سفيان في "مسنده"[444]، وكان سفيان يختصر الحديث أحيانًا»، ثم قال ابن رجب: «وما ذكره البخاري عن علي بن المديني: أن أحمد بن حنبل سأله عن هذا الحديث...، فهذا غريب عن الإمام أحمد، لا يُعرف عنه إلا من هذا الوجه، وقد اعتمد عليه ابن حزم وغيره، فنقلوا عن أحمد: "الرخصة في علو الإمام على المأموم"، وهذا خلاف مذهبه المعروف عنه، الذي نقله عنه أصحابه في كتبهم، وذكره الخرقي ومن بعده، ونقله حنبل ويعقوب بن بختان، عن أحمد، أنه قال: "لا يكون الإمام موضعه أرفع من موضع من خلفه، ولكن لا بأس أن يكون من خلفه أرفع"» [445].

---

(441) ينظر: ابن عدي أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، «أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح»، تحقيق: عامر حسن صبري، (ط1، دار البشائر، 1414هـ)، (ص66)؛ الباجي أبو الوليد سليمان بن خلف، «التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح»، تحقيق: أبو لبابة حسين، (ط1، دار اللواء، 1406هـ)، (320/1).

(442) وهذا بحسب التتبُّع والبحث النصي في (المكتبة الشاملة)، وأما في بيانات «جامع خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية» فظهر أنَّ مواضع رواية الإمام البخاري عن الإمام أحمد (روايتان)، أحدهما الحديث المرفوع -الآتي ذِكره-، وثانيهما أحد المواضع التي ذكرها البخاري عن (أحمد) مهملًا غير مسمًّى.

(443) البخاري محمد بن إسماعيل، «صحيح البخاري»، اعتنى به: زهير الناصر (ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ)، (1/ 85 ح377).

(444) قال ابن حجر في «فتح الباري»: «صريح في أن أحمد بن حنبل لم يسمع هذا الحديث من ابن عيينة، وقد راجعت "مسنده" فوجدته قد أخرج فيه عن ابن عيينة بهذا الإسناد من هذا الحديث قول سهلٍ: "كان المنبر من أثل الغابة" فقط، فتبين أن المنفي في قوله: "فلم تسمعه منه؟ قال: لا" جميع الحديث لا بعضه»، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، «فتح الباري»، تحقيق: عبد العزيز بن باز وآخرون، (ط1، المكتبة السلفية، 1379هـ)، (487/1)؛ والحديث في «مسند أحمد»، ينظر: أحمد بن حنبل، «المسند»، تحقيق: عبد الله التركي وآخرون، (ط1، مؤسسة الرسالة، 1421هـ)، (460/37 ح22800).

(445) ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد، «فتح الباري»، تحقيق: محمود شعبان وآخرون (ط1، مكتبة الغرباء، 1417هـ)، (453/2).

**الموضع الثاني: في كتاب المغازي،** قال البخاريُّ رحمه الله: حدثني أحمد بن الحسن [الترمذي]، حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، حدثنا معتمر بن سليمان، عن كهمس، عن ابن بريدة، عن أبيه قال: «غزا مع رسول الله ﷺ ست عشرة غزوة»(446).

وهو الحديث المرفوع الوحيد الذي أسنده البخاريُّ عن الإمام أحمد في «صحيحه»، بواسطةٍ بينهما.

وقد أخرج مسلمٌ هذا الحديث في «صحيحه»(447) عن الإمام أحمد -مباشرةً- به، فوقع لمسلمٍ بدلًا عاليًا بدرجة، كما نبَّه على ذلك الحافظ ابن حجر(448)، وقد خصَّ ابن المبرد هذا الحديث بجزءٍ مفردٍ(449).

**الموضع الثالث: في كتاب النِّكاح،** قال البخاري رحمه الله: «باب ما يحل من النساء وما يحرم...، وقال لنا أحمد بن حنبل: حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، حدثني حبيب، عن سعيد، عن ابن عباسٍ: "حرُم من النَّسب سبع، ومن الصِّهْرِ سبعٌ، ثم قرأ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء:23]، الآية»(450).

فأخرج أثرًا موقوفًا على ابن عباسٍ -رضي الله عنهما- من روايته عن الإمام أحمد، لكنه عدل عن التصريح بالتحديث إلى قوله: «قال لنا أحمد»، وقد بحث الشُّراح(451) في سبب ذلك، وأظهر ما قيل فيه: أنَّ المرفوعات هي مقصد البخاري حين صنَّف صحيحه، وهي أصل موضوعه، وأما الموقوفات فليست من مقاصده، وإنما يورد ما يورد منها على سبيل الاستئناس والتَّبع(452)، ولذا يستعمل لها هذه الصيغة في «صحيحه»، بينما إذا أخرجها في مواضع أخر من تصانيفه فإنه يصرح بالتحديث، كما نبَّه على ذلك الحافظ ابن حجر(453).

---

(446) «صحيح البخاري» (6/ 16 ح4473).

(447) ينظر: مسلم بن الحجاج، «صحيح مسلم»، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط1، دار إحياء التراث)، (3/1448 ح1814)، وهو في «مسند أحمد»، (38/50 ح22954).

(448) ينظر: ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، «الأربعون العالية لمسلم على البخاري في صحيحيهما»، تحقيق: عبد المجيد جمعة (ط1، مؤسسة بينونة، 1435هـ)، (ص21).

(449) ينظر: ابن المبرد يوسف بن عبد الهادي، «حديث وقع في الصحيحين عن الإمام أحمد»، تحقيق: عبد الله الحسيني، (ط1، مجلة التراث النبوي، العدد السابع والثمانون، محرم، 1442هـ).

(450) «صحيح البخاري» (7/10).

(451) ينظر: «فتح الباري»، ابن حجر، (9/154).

(452) ينظر: ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، «هدى الساري مقدمة فتح الباري»، تحقيق: عبد العزيز بن باز وآخرون، (ط1، المكتبة السلفية، 1379هـ)، (1/19).

(453) ينظر: ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، «تغليق التعليق»، تحقيق: سعيد القزقي، (ط1، المكتب الإسلامي، 1405هـ)، (2/10)، وقد استفدت هذا الموضع بعد مراجعة بحث: «رواية الإمام البخاري في "صحيحه" عن الإمام أحمد بن حنبل، جمع ودراسة» (ص15).

كما نقلَ البخاريُّ في ثلاثة مواضع عن (أحمدَ)، هكذا ذكره مهملًا، ولم يسمِّه، وقد جزم ابن حجر في تعيينه في أحدها بأنه أحمد بن سعيدٍ الدارمي، وفي ثانيها أنه أحمد ابن يونس، وشكَّ في ثالثها هل هو أحمد بن حنبل أو غيره[454].

وظهر بما تقدَّم؛ أنَّ الإمام البخاري رحمه الله لم يُكثر في «صحيحه» من النقل والرواية عن الإمام أحمد، وقد بحث الحافظ ابن حجر في تعليل ذلك فقال: «كأنه لم يكثر عنه؛ لأنَّه في رحلته القديمة لقي كثيرًا من مشايخ أحمد فاستغنى بهم، وفي رحلته الأخيرة كان أحمد قد قطع التحديث، فكان لا يحدث إلا نادرًا[455]، فمن ثَمَّ أكثر البخاري عن علي بن المديني دون أحمد»[456]، وقال نجم الدين الغَيْطِي: «وقد أدرك الإمامُ البخاريَّ الإمامَ أحمد بن حنبل، ولقيَه، وسمع منه، ولكنَّه لم يُكثر عنه، ولا طالتْ مجالستُه له؛ لأنَّه في ابتداء الأمر كان بعضُ مَن أخذ عنهم أحمدُ أحياءً، فأدركهم البخاريُّ وأخذ عنهم، وفي ثاني الحال أخذ عنه، وفي الآخر كان أحمدُ قطع التَّحديثَ، وقد احتاج البخاريُّ إلى حديث عند أحمد لم يكن عنده عنه، فحدث به عن واحدٍ عن احمد، وهو قُبيل "تفسير القرآن" من "صحيحه"، وروى عن أحمد بن حنبل في "صحيحه" بغير واسطة في "كتاب النكاح"، قاله الحافظ ابن حجر في بعض الأجوبة»[457].

لكن نجد البخاريَّ قد أكثر من نقل علوم الإمام أحمد في كتبه الأخرى –وقد أشار إلى ذلك أبو الوليد الباجي[458]–، وترجم له في مواضع من كتبه، كما في «التاريخ الكبير»[459] وَ «الأوسط»[460]، وقال مرَّةً: «رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن عبد الله وإسحاق بن إبراهيم والحميديَّ يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه»، ثمَّ قال

---

(454) ينظر في بسط جميع هذه المواضع: علي الصيَّاح، «رواية الإمام البخاري في "صحيحه" عن الإمام أحمد بن حنبل، جمع ودراسة»، (ص17) وما بعدها، وقد فاته ذِكر الموضع الأول (المسألة الفقهية) التي أشرتُ إليها في (الموضع الأول).

(455) ينظر: ابن أبي يعلى محمد بن محمد الفرَّاء، «طبقات الحنابلة»، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، (ط1، دارة الملك عبد العزيز، 1419هـ)، (370/2).

(456) «فتح الباري»، لابن حجر، (154/9).

(457) الغيطي نجم الدين محمد بن أحمد، «الفرائد المنتظمة والفوائد المحكمة»، تحقيق: محمد بن محمد خير هيكل، (ط1، دار طيبة، 1442هـ)، (ص98)؛ وينظر: «حديث وقع في الصحيحين عن الإمام أحمد»، (ص208).

(458) ينظر: «التعديل والتجريح»، (320/1)، وبالبحث النصي في (المكتبة الشاملة) ظهر أنَّ الإمام البخاريَّ نقل عن الإمام أحمد في (61) موضعًا، وذلك في الكتب التالية –سوى الصَّحيح–: «التاريخ الكبير»، «التاريخ الأوسط»، «الضعفاء الصغير»، «رفع اليدين في الصلاة»، «خلق أفعال العباد»، وأما بقية كتبه كـ«الأدب المفرد» فلم أجد فيها روايةً أو نقلًا عن الإمام أحمد.

(459) ينظر: البخاري محمد بن إسماعيل، «التاريخ الكبير»، تحقيق: محمد الدباسي وآخرون، (ط1، الناشر المتميز، 1440هـ)، (288/2)، وذكر المحقق ما جاء في حاشية بعض النسخ أنَّ الإمام البخاريَّ قال: «لما ضُرب أحمد بن حنبل كنا بالبصرة، وسمعت أبا الوليد [الطيالسي] يقول: "لو كان هذا في بني إسرائيل لكان أحدوثة"»، وأبو الوليد من شيوخ الإمام أحمد، رحمة الله على الجميع.

(460) ينظر: البخاري محمد بن إسماعيل، «التاريخ الأوسط»، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (ط1، دار الوعي، 1397هـ)، (375/2).

معلقًا: «فمن الناس بعدهم»؟[461]، وقال في موضع آخر بعدما ذكر أحاديث رفع اليدين في التكبير في الصلاة: «كان عبد الله بن الزبير وعلي بن عبد الله ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم يثبتون عامة هذه الأحاديث عن رسول الله ﷺ، ويرونها حقًّا، وهؤلاء أهل العلم من أهل زمانهم»[462]، ولذلك ترجم للبخاريِّ من ألف في طبقات الحنابلة[463].

**المبحث الثاني: علوم الإمام أحمد ومروياته في «صحيح مسلم»**

التقى الإمام مسلمٌ بالإمام أحمد رحمهما الله، وروى عنه في «صحيحه» مباشرةً من غير واسطةٍ بينهما[464]، وعِدَّة ذلك (20) حديثًا بغير المكرَّر[465]، و(30) حديثًا بالمكرَّر -كما تقدَّم في كتاب ابن عبد الهادي-، ولذا ترجم لمسلمٍ مَن ألَّف في «طبقات الحنابلة»[466]، وعدُّوه في الرواة عن الإمام أحمد، ومِن نَقَلة علمه.

كما نقل مسلمٌ في «صحيحه» عن الإمام أحمد أيضًا بيان غريب الحديث، وذلك في موضعين:

1/ أولهما بعدما أخرج مسلمٌ حديث ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما، وفيه: «خطام ناقته خُلْبَة، وهو يلبِّي»[467]، قال الإمام مسلم: «قال ابن حنبل في حديثه: قال هشيمٌ: يعني "ليفًا"»، ففسَّر الخلبة بالليف، وهو في «مسند أحمد»[468].

---

(461) «التاريخ الكبير»، (426/7).

(462) البخاري محمد بن إسماعيل، «رفع اليدين في الصلاة»، تحقيق: أحمد الشريف، (ط1، دار الأرقم، 1404هـ)، (ص7، ص33)؛ وينظر: البخاري محمد بن إسماعيل، «خلق أفعال العباد»، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، (ط1، مكتبة المعارف، بدون)، (ص61).

(463) ينظر على سبيل المثال: «طبقات الحنابلة» ابن أبي يعلى (مصدر سابق)، (242/2).

(464) ينظر: ابن منجويه أبو بكر أحمد بن علي، «رجال صحيح مسلم»، تحقيق: عبد الله الليثي، (ط1، دار المعرفة، 1407هـ)، (31/1).

(465) تشير بيانات «جامع خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية» إلى أنَّ عدد مرويات الإمام مسلم عن الإمام أحمد (21) رواية، وبالتتبع لها وجدت (الموضع العاشر) لطريقٍ ثانٍ للحديث رقم (1676).

(466) ينظر: «طبقات الحنابلة»، ابن أبي يعلى (مصدر سابق)، (337/1)؛ برهان الدين إبراهيم بن محمد ابن مفلح، «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد»، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، (ط1، مكتبة الرشد، 1410هـ)، (31/3)؛ مجير الدين عبد الرحمن العليمي، «الدرُّ المنضَّد في ذكر أصحاب الإمام أحمد»، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، (ط1، مكتبة التوبة، 1412هـ) (97/1).

(467) «صحيح مسلم»، (152/1 ح166).

(468) ينظر: «المسند»، (352/3 ح1854).

2/ وثانيهما بعدما أخرج مسلم من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «إنَّ أخنع اسمٍ عند الله: رجلٌ تسمى ملك الأملاك»[469]، قال مسلمٌ على إثره: «قال أحمد بن حنبل: سألت أبا عمروٍ عن أخنع؟ فقال: «أوضع». وهو في «مسند أحمد»[470].

وأبو عمروٍ هذا هو الشيباني، جاء مصرَّحًا به في «مسند أحمد»، ونصَّ عليه النووي، وقال: «اللغوي النحوي المشهور»[471]، وهذا من دلائل عناية الإمام أحمد رحمه الله بالعربيَّة، وبفقه الحديث وفهمه، وقد قال عبد الله بن الإمام أحمد: «كان أبي يلزم مجالس أبي عمروٍ، ويكتب "أماليه"»[472]، وهو القائل رحمه الله: «كتبتُ من العربيَّة أكثر مما كتب أبو عمرو بن العلاء»[473].

**المبحث الثالث: علوم الإمام أحمد ومروياته في «سنن أبي داود»**

التقى الإمام أبو داود بالإمام أحمد رحمهما الله، ولازمه كثيرًا، وكان «من نجباء أصحاب الإمام أحمد، لازم مجلسه مدَّة، وسأله عن دِقاق المسائل في الفروع والأصول»[474]، حتى عدَّه ابن تيمية ممَّن له اختصاص بالإمام أحمد[475]، وكان أشبه النَّاس بالإمام أحمد في دلِّه وهديه وسمته[476]، وقد أفرد أبو داود مسائله الفقهيَّة للإمام أحمد في جزءٍ مستقلٍّ -مطبوعٍ-، فبلغت (2071) مسألة، وأفرد سؤالاته الحديثيَّة في جزءٍ آخر -مطبوعٍ أيضًا-، فجاوزت (600) مسألة. ولذا ترجم لأبي داود مَن ألَّف في «طبقات الحنابلة»[477]، وعدُّوه في الرواة عن الإمام أحمد، ومِن نَقَلة علمه.

---

(469) «صحيح مسلم»، (1688/3 ح2143).

(470) ينظر: «مسند أحمد»، (282/12 ح7329).

(471) النووي يحيى بن شرفٍ، «شرح صحيح مسلم»، (ط2، دار إحياء التراث العربي، 1392هـ)، (122/14).

(472) ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، «تهذيب التهذيب»، (ط1، دائرة المعارف النظامية، 1326هـ)، (183/12).

(473) «طبقات الحنابلة»، (294/1).

(474) الذهبي محمد بن أحمد، «سير أعلام النبلاء»، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون (ط3، مؤسسة الرسالة، 1405هـ)، (215/13).

(475) ينظر: ابن تيمية تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، «مجموع الفتاوى»، تحقيق: عبد الرحمن ابن قاسم، (ط: 1، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ)، (40/20).

(476) ينظر: الخطيب البغدادي أحمد بن علي، «تاريخ بغداد»، تحقيق: بشار عواد، (ط1، دار الغرب الإسلامي، 1422هـ)، (79/10).

(477) ينظر: «طبقات الحنابلة»، (427/1)؛ «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد»، (406/1)؛ «الدرُّ المنضَّد في ذكر أصحاب الإمام أحمد»، (64/1).

وقد أكثر أبو داود في كتابه «السُّنن» من الرواية عن الإمام أحمد، ومن الإفادة من علمه وفقهه[478]، حيث روى عنه (233) حديثًا[479]، يرويها جميعًا عنه من غير واسطةٍ، سوى حديثٍ واحدٍ رواه عن محمد بن يحيى الذُّهلي، عن الإمام أحمد[480].

كما نجد أبا داود نقل عن الإمام أحمد حكمه على الأحاديث والرِّجال في (19) موضعًا[481]، ونقل عنه قوله في بيان الغريب وشرح الأحاديث وبيان معانيها في (9) مواضع، ونقل عنه اختياراته الفقهيَّة وفتاويه في (4) مواضع، ونقل عنه موضعًا واحدًا في القراءات[482].

ومجموع ما سبق من علوم الإمام أحمد ومروياته في كتاب «السنن» لأبي داود: (266) موضعًا.

**المبحث الرابع: علوم الإمام أحمد ومروياته في «جامع الترمذي»**

لم يقدَّر للإمام أبي عيسى الترمذي أن يدخل (بغداد) في أثناء حياة الإمام أحمد[483]، فلم يُكتب له الالتقاء به، والرواية عنه.

ولم يروِ الترمذيُّ في «جامعه» عن الإمام أحمد إلا حديثًا واحدًا[484]، هو من أعجب ما أنت راءٍ من الرِّواية: فقد روى التِّرمذيُّ في «جامعه»[485] حديث **قتيبة بن سعيدٍ**، عن الليث بن سعدٍ، عن يزيد بن أبي حبيبٍ، عن أبي الطُّفيل، عن معاذ بن جبلٍ رضي الله عنه، فذكر حديث جمع الصَّلاة في السَّفر.

---

(478) ينظر: الغسَّاني أبو علي الحسين بن محمد، «تسمية شيوخ أبي داود»، تحقيق: محمد السعيد زغلول (ط1، دار الكتب العلمية)، (ص60).

(479) كذا ظهر لي من خلال تتبع نتائج البحث في المكتبة الشاملة، وهو ما يتوافق مع بيانات «جامع خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية»، لكن جاء في «فهرس الأعلام» من (طبعة مركز التأصيل، ط: 1436/1هـ) لسنن أبي داود (207/8): «أحمد بن محمد بن حنبل: عدد الأحاديث 227»، ولم يذكروا مسردًا تفصيليًّا لها.

(480) ينظر: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، «السنن»، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط1، المكتبة العصرية، بدون)، الحديث رقم (2850).

(481) جميعها عن الإمام أحمد مباشرةً من غير واسطةٍ، إلا موضعًا واحدًا بواسطة (ح1004)، وآخر بلاغًا (ح4393).

(482) وهو ما جاء في الحديث رقم (4001) قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: «القراءة القديمة: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾».

(483) ينظر: «جامع الترمذي» (ت: أحمد شاكر، مقدمة المحقق ص7، ص83)، (ت: الأرناؤوط، مقدمة المحقق 23/1 وما بعدها).

(484) وهو ما يتوافق مع بيانات «جامع خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية»، لكن جاء في «فهرس الأعلام» من (طبعة مركز التأصيل، ط: 1436/1هـ) لجامع الترمذي (374/5): «أحمد بن محمد بن حنبل: عدد الأحاديث 4»، وتتبَّعتها فإذا هي تشمل الأحاديث وغيرها، كما أنَّ الأرقام غير دقيقةٍ.

(485) الترمذي محمد بن عيسى، «جامع الترمذي»، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، (ط2، البابي الحلبي، 1395هـ)، (ح553).

ثم قال التِّرمذي: «وروى عليُّ بن المديني، عن أحمد بن حنبل، عن قتيبة هذا الحديث: حدثنا عبد الصمد[486] بن سليمان، قال: حدثنا زكريا اللؤلؤي، قال: حدثنا أبو بكر الأعين، قال: حدثنا علي بن المديني، قال: **حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا قتيبة** بهذا»، فرواه التِّرمذيُّ أوَّلًا عن شيخه قتيبة بن سعيد، ثم نزل فيه خمس طبقاتٍ لتحصيل رواية عليِّ بن المديني عن الإمام أحمد، وهذا ذكره ابن أبي يعلى في «الطَّبقات» فقال: «وحدَّث عن قتيبة بن سعيد: أبو عيسى التِّرمذي، ثم إنَّه حدث عن ستَّة أنفسٍ[487] عنه، وكان قصده: الجمال بإمامنا وبمن نقل عنه من الأئمة»[488].

لكن في مقابل ذلك؛ كان الإمام الترمذيُّ حفيًّا بالإمام أحمد بن حنبل رحمهما الله حفاوةً بالغةً في جوانب أخر، كالعلل، وتصحيح الأحاديث وتضعيفها، وجرح الرُّواة وتعديلهم، وبيان معاني الحديث وفقهها، حيث أكثر عنه في هذا الباب جدًّا.

ومن لطائف ما وقع للتِّرمذي في روايته عن الإمام أحمد: أنه نقل بعض أقواله في الحديث عن الإمامين: البخاري وأبي داود، ومن أمثلة ذلك:

- قال الترمذي: قال محمد [يعني: البخاريَّ]: قال أحمد بن حنبل: «كأنَّ زهير بن محمد الذي كان وقع عندهم ليس هو هذا الذي يُروى عنه بالعراق، كأنه رجل آخر، قلبوا اسمه»[489].
- وقال التِّرمذيُّ أيضًا: سمعت أبا داود السِّجْزِيَّ -يعني: سليمان بن الأشعث- يقول: سألتُ أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم؟ فقال: «أخوه عبد الله لا بأس به»[490].

إلى جانب نقل الترمذي لاختيارات الإمام أحمد في المسائل الفقهيَّة، وقد ذكر في «كتاب العلل» من «جامع التِّرمذي»[491] أنَّه أخذ اختيارات الإمام أحمد الفقهيَّة وتلقَّاها عن (إسحاق بن منصور)، وهو المعروف بالكوسج، وحسبك به ثقةً وإمامة، ومعرفةً بأقوال أحمد واختياراته، وقد نقل التِّرمذيُّ اختيارات الإمام أحمد الفقهيَّة في أكثر من (300) مسألة.

---

(486) تصحف في طبعتَي «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (ت: العثيمين 207/2)، (ت: الفقي 258/1) إلى: «عبد الله بن سليمان».

(487) هكذا ذكر ابن أبي يعلى: أنَّها ستُّ طبقاتٍ، مع أنَّها في «جامع التِّرمذي» خمس طبقاتٍ كما ترى؛ ذلك أنَّ ابن أبي يعلى زاد في الإسناد الذي نقله: «يحيى بن معينٍ، عن علي بن المديني...».

(488) «طبقات الحنابلة»، (207/2).

(489) «جامع الترمذي»، (90/2)، وينظر من أمثلة ما رواه التِّرمذي عن البخاري عن الإمام أحمد في الجرح والتعديل: (ح3 - ح1841).

(490) «جامع الترمذي»، (330/2) ومكرَّرٌ في (88/3).

(491) «جامع الترمذي»، (151/5).

ولعلَّ مقصود التِّرمذي رحمه الله أنَّ ما ذكره في كتابه عن الإمام أحمد غير مسندٍ، فإنه يكون عن الكوسج، لا أنَّه لم يتلقَّ هذه الاختيارات إلا عنه، فإنَّه أحيانًا قليلةً يسند اختيارات الإمام أحمد عن طائفةٍ من أصحابه، كما تراه مبثوثًا مفرَّقًا في «جامعه» الجليل، ومنهم: أحمد بن الحسن التِّرمذي[492]، والله أعلم.

**المبحث الخامس: علوم الإمام أحمد ومروياته في «سنن النسائي»**

لم يقدَّر للإمام أبي عبد الرحمن النَّسائي أن يدخل (بغداد) في أثناء حياة الإمام أحمد، ولذلك لم يُكتب له الالتقاء به، والرواية عنه.

لكنه عوضًا عن ذلك التقى بجمعٍ من تلامذة الإمام أحمد، فروى عن الإمام أحمد بواسطتهم (16) حديثًا في «السُّنن» المعروف بـ«الكبرى»، و(10) أحاديث في «المجتبى»، المعروف بـ«السُّنن الصُّغرى»[493]، وقد التقى النَّسائيُّ بعبد الله بن الإمام أحمد، وروى عنه عن أبيه حديثين[494]، ولعلَّ البرهان ابن مفلحٍ إنَّما ترجم له لأجل هذا في «المقصد الأرشد في ذِكر أصحاب الإمام أحمد»[495]، والله أعلم.

كما نقل النسائيُّ أقوال الإمام أحمد في أربعة مواضع، اثنان منها في الكلام على الرواة[496]، واثنان منها في تصحيح الأحاديث[497].

ومما يحسُن ذكره هنا؛ أنَّ النَّسائيَّ حين كتب رسالته في «تسمية فقهاء الأمصار من الصَّحابة فمن بعدهم»، ذكرَ الإمامَ أحمد بن حنبل في الطَّبقة الثَّانية من فقهاء أهل خرسان[498].

---

(492) ينظر: «جامع الترمذي»، (ح502 - ح1729)، وإلا فغالب ما رواه الترمذي عنه عن الإمام أحمد إنما هو في الجرح والتعديل.

(493) وهو ما يتوافق مع بيانات «جامع خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية».

(494) ينظر: **الحديث الأول** في: النسائي أحمد بن شعيب، «السُّنن الكبرى»، تحقيق: عبد الله التركي وآخرون، (ط1، مؤسسة الرسالة، 1421هـ)، (ح2573)؛ النسائي أحمد بن شعيب، «المجتبى»، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط2، مكتب المطبوعات الإسلامية، 1406هـ)، (ح2253). **والحديث الثاني** في «السُّنن الكبرى» (ح7324)؛ «المجتبى» (ح4879).

(495) ينظر: «المقصد الأرشد»، (115/1).

(496) ينظر: الموضع الأول: «السُّنن الكبرى» (ح2877)، الموضع الثاني: «السُّنن الكبرى» (ح5167)؛ «المجتبى» (ح5677).

(497) ينظر: الحديث الأول: «السُّنن الكبرى» (ح5073)؛ «المجتبى» (ح5583). الحديث الثاني: «السُّنن الكبرى» (ح6783).

(498) ينظر: النسائي أحمد بن شعيب، «تسمية فقهاء الأمصار»، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (ط1، دار الوعي، 1369هـ)، (ص130).

**المبحث السادس: علوم الإمام أحمد ومروياته في «سنن ابن ماجه»**

لم يقدَّر للإمام أبي عبد الله ابن ماجه أن يلتقي بالإمام أحمد بن حنبل، ولم تحصل له الرواية عنه، لكنه أخرج في «سننه» للإمام أحمد بن حنبل ثلاثة أحاديث[499]، يرويها جميعًا عن محمد بن يحيى الذُّهلي عن الإمام أحمد، وقرن به في الموضع الثَّالث منها العبَّاس بن عبد العظيم العنبري (كلاهما عن الإمام أحمد). وقد استخرَج أبو الحسن القطان الحديث الأول منها على شيخه ابن ماجه، فقال: «حدثنا علي بن الحسن الهِسِنْجَانِي، قال: حدثنا أحمد بن حنبل...»، وذكر الحديث.

كما أنَّ ابن ماجه نقل عن الإمام أحمد بن حنبل مسألةً فقهيَّةً واحدةً فقط، ولم ينقل غيرها عن أحدٍ من الأئمة الأربعة[500]، حيث أخرج حديث زيد بن خالدٍ الجُهني -رضي الله عنه- في اللقطة[501] —وهو حديثٌ مشهور-، ثمَّ قال على إثره: «أحمدُ إلى ذي يذهب»، وهذا النقل عن الإمام أحمد انفردت بإثباته طبعة «التأصيل» عن أصلٍ خطِّيٍّ عتيقٍ[502]، ولم أره في غيرها من الطَّبعات.

**الخاتمة:** وفيها أهم النتائج، وأبرز التوصيات

تبيَّن مما تقدَّم من البحث:

1. أنَّ هذه الشريعة الغرَّاء محفوظةٌ بحفظ الله عزوجل لها، ومن وسائل ذلك: تلقي العلم من أهله، ويظهر ذلك من رواية هؤلاء الأئمة عن الإمام أحمد مباشرةً، وكذلك من رواية الترمذي عن البخاري عن الإمام أحمد، ومن رواية الترمذي عن أبي داود عن الإمام أحمد، ومن رواية النسائي عن عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه، وهكذا.
2. مكانة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله ومنزلته في علوم الشريعة الإسلامية، حديثًا وفقهًا ولغةً وغير ذلك، وأثره الواسع في التصانيف العلمية والمدونات الحديثيَّة التي جاءت بعده.

(499) ينظر: ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني، «السنن»، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط1، مطبعة البابي الحلبي، بدون)، الأحاديث ذوات الأرقام: (388 – 1465 – 1531)، بينما جاء العدد في بيانات «جامع خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية» (4) أحاديث، حيث أفردوا زيادة أبي الحسن ابن القطان بعددٍ مستقلٍّ.

(500) ينظر: «سنن ابن ماجه» (مقدِّمة ط. التأصيل 26/1).

(501) ينظر: «سنن ابن ماجه» (ط. عبد الباقي ح2504)، (ط. التأصيل ح2515).

(502) وهو المرموز له عندهم بالحرف (س)، وينظر وصفه والتَّعريف به في مقدِّمة التَّحقيق (81/1).

3. عناية أصحاب الكتب الستة بعلوم الإمام أحمد ومروياته، حيث ضمَّنوا جميعًا كتبهم –التي هي دواوين السنة وأصولها عند العلماء– بعض علوم هذا الإمام ومروياته، كما يقول الحافظ الذهبي عن الإمام أحمد: «حدَّث عنه البخاري حديثًا، وعن أحمد بن الحسن عنه حديثًا آخر في المغازي.
وحدَّث عنه: مسلم وأبو داود بجملة وافرة.
وروى أبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه، عن رجلٍ، عنه»[503].
4. أن على الباحث ألا يكتفي في الدراسات الاستقرائية بوسيلةٍ واحدةٍ لجمع المادة العلمية، حيث تبيَّن من خلال البحث أنه لا تغني وسيلةٌ عن أخرى.
5. ظهر للباحث من خلال البحث والمقارنة دقَّة النتائج في خاصيَّة البحث في الرواة في «جامع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز –رحمه الله– للسنة النبوية»، إلا أنها مختصَّة بالرواة، ولا تشمل ذِكر العَلَم في سياق المسائل الفقهية ونحوها.
6. كما ظهر للباحث أنَّ أدوات الذكاء الاصطناعي لم تستكمل أهليَّتها البحثية في العلوم الشرعية باللغة العربية، حيث حاول توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في جمع المادة العلمية وإحصائها من خلال برنامج Copilot التابع لشركة مايكروسوفت، من خلال التطبيق الخاص به، ومن خلال متصفح Microsoft Edge ؛ فلم يجد نتائج مرضية البتة.
7. كما يمكن تلخيص نتائج البحث المتعلقة بعلوم الإمام أحمد ومروياته في الكتب الستة من خلال الجدول التالي:

(503) الذهبي محمد بن أحمد، «سير أعلام النبلاء»، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون (ط3، مؤسسة الرسالة، 1405هـ)، (181/11).

| | الرواية عن الإمام أحمد مباشرة | الرواية عن الإمام أحمد بواسطة | نقل مسائل فقهية | نقل مسائل في غريب الحديث وفقهه | نقل مسائل حديثية | الترجمة في كتب طبقات الحنابلة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البخاري | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✗ | ✓ |
| مسلم | ✓ | ✗ | ✗ | ✓ | ✗ | ✓ |
| أبو داود | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| الترمذي | ✗ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✗ |
| النسائي | ✗ | ✓ | ✗ | ✗ | ✓ | ✓ |
| ابن ماجه | ✗ | ✓ | ✓ | ✓ | ✗ | ✗ |

۞ وأما أبرز التوصيات التي أوصي بها، فهي:

1. العناية بعلوم الأئمة ومروياتهم في الكتب الستة، كالإمام مالك، والشافعي، وغيرهما.
2. العناية بجمع علوم الإمام أحمد ومروياته في المصنفات الأخرى لأصحاب الكتب الستة.
3. العناية بجمع علوم الإمام أحمد ومروياته خارج مؤلفات أصحاب الكتب الستة.
4. دراسة المواضع التي نقلها الترمذي عن الإمام أحمد دراسة تفصيليَّة، من الناحيتين الحديثية والفقهية، مع موازنتها بما في المصادر الأخرى.

وختامًا؛ فأسأل الله عزوجل أن يتقبل مني هذا العمل، وأن يجعله من العلم النافع والعمل الصالح، وأن يرحم هؤلاء الأئمة الأفذاذ، والله أعلم، وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

**ثبت المصادر والمراجع**

1. ابن أبي يعلى محمد بن محمد الفرَّاء، «طبقات الحنابلة»، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، (ط1، دارة الملك عبد العزيز، 1419هـ).
2. ابن المبرد يوسف بن حسن بن عبد الهادي، «كتاب الثلاثين التي عن الإمام أحمد في صحيح مسلم»، تحقيق: عبد الله الحسيني (ط1، مجلة آفاق الثقافة والتراث، السنة 29، العدد 114، ذو القعدة 1442هـ، جون 2021م).
3. ابن المبرد يوسف بن حسن بن عبد الهادي، «حديث وقع في الصحيحين عن الإمام أحمد»، تحقيق: عبد الله الحسيني، (ط1، مجلة التراث النبوي، السنة الرابعة، العدد السابع والثمانون، محرم، 1442هـ).
4. ابن تيمية تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، «مجموع الفتاوى»، تحقيق: عبد الرحمن ابن قاسم، (ط: 1، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ).
5. ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، «الأربعون العالية لمسلم على البخاري في صحيحيهما»، تحقيق: عبد المجيد جمعة (ط1، مؤسسة بينونة، 1435هـ).
6. ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، «تغليق التعليق»، تحقيق: سعيد القزقي، (ط1، المكتب الإسلامي، 1405هـ).
7. ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، «تهذيب التهذيب»، (ط1، دائرة المعارف النظامية، 1326هـ).
8. ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، «فتح الباري»، تحقيق: عبد العزيز بن باز وآخرون، (ط1، المكتبة السلفية، 1379هـ).
9. ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، «هدى الساري مقدمة فتح الباري»، تحقيق: عبد العزيز بن باز وآخرون، (ط1، المكتبة السلفية، 1379هـ).
10. ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد، «فتح الباري»، تحقيق: محمود شعبان وآخرون، (ط1، مكتبة الغرباء، 1417هـ).
11. ابن عدي أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، «أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح»، تحقيق: عامر حسن صبري، (ط1، دار البشائر، 1414هـ).
12. ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني، «السنن»، تحقيق: مجموعة من الباحثين، (ط1، مركز التأصيل، 1435هـ).
13. ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني، «السنن»، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط1، مطبعة البابي الحلبي، بدون).

14. ابن منجويه أبو بكر أحمد بن علي، «رجال صحيح مسلم»، تحقيق: عبد الله الليثي، (ط1، دار المعرفة، 1407هـ).
15. أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، «السنن»، تحقيق: مجموعة من الباحثين، (ط1، مركز التأصيل، 1436هـ).
16. أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، «السنن»، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط1، المكتبة العصرية، بدون).
17. أحمد بن حنبل، «المسند»، تحقيق: عبد الله التركي وآخرون، (ط1، مؤسسة الرسالة، 1421هـ).
18. الباجي أبو الوليد سليمان بن خلف، «التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح»، تحقيق: أبو لبابة حسين، (ط1، دار اللواء، 1406هـ).
19. البخاري محمد بن إسماعيل، «التاريخ الأوسط»، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (ط1، دار الوعي، 1397هـ).
20. البخاري محمد بن إسماعيل، «التاريخ الكبير»، تحقيق: محمد الدباسي وآخرون، (ط1، الناشر المتميز، 1440هـ).
21. البخاري محمد بن إسماعيل، «خلق أفعال العباد»، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، (ط1، مكتبة المعارف، بدون).
22. البخاري محمد بن إسماعيل، «رفع اليدين في الصلاة»، تحقيق: أحمد الشريف، (ط1، دار الأرقم، 1404هـ).
23. البخاري محمد بن إسماعيل، «صحيح البخاري»، اعتنى به: زهير الناصر، (ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ).
24. برهان الدين إبراهيم بن محمد ابن مفلح، «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد»، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، (ط1، مكتبة الرشد، 1410هـ).
25. الترمذي محمد بن عيسى، «جامع الترمذي»، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، (ط2، البابي الحلبي، 1395هـ).
26. الترمذي محمد بن عيسى، «جامع الترمذي»، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، (ط1، مؤسسة الرسالة، 1430هـ).
27. الخطيب البغدادي أحمد بن علي، «تاريخ بغداد»، تحقيق: بشار عواد، (ط1، دار الغرب الإسلامي، 1422هـ).
28. الذهبي محمد بن أحمد، «سير أعلام النبلاء»، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون (ط3، مؤسسة الرسالة، 1405هـ).

29.علي بن عبد الله الصياح، «رواية الإمام البخاري في "صحيحه" عن الإمام أحمد بن حنبل، جمع ودراسة»، بحث منشور على موقع جامعة الملك سعود[504]، بدون بيانات نشر، تاريخ الاسترجاع: 1446/4/15هـ.

30.الغسَّاني أبو علي الحسين بن محمد، «تسمية شيوخ أبي داود»، تحقيق: محمد السعيد زغلول (ط1، دار الكتب العلمية).

31.الغيطي نجم الدين محمد بن أحمد، «الفرائد المنتظمة والفوائد المحكمة»، تحقيق: محمد بن محمد خير هيكل، (ط1، دار طيبة، 1442هـ).

32.مجير الدين عبد الرحمن العليمي، «الدرُّ المنضَّد في ذكر أصحاب الإمام أحمد»، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، (ط1، مكتبة التوبة، 1412هـ).

33.المزي عبد الرحمن بن يوسف، «تحفة الأشراف»، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين (ط2، المكتب الإسلامي، 1403هـ).

34.مسلم بن الحجاج، «صحيح مسلم»، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط1، دار إحياء التراث، 1374هـ).

35.النسائي أحمد بن شعيب، «السُّنن الكبرى»، تحقيق: عبد الله التركي وآخرون، (ط1، مؤسسة الرسالة، 1421هـ).

36.النسائي أحمد بن شعيب، «المجتبى»، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط2، مكتب المطبوعات الإسلامية، 1406هـ).

37.النسائي أحمد بن شعيب، «تسمية فقهاء الأمصار»، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (ط1، دار الوعي، 1369هـ).

38.النووي يحيى بن شرفٍ، «شرح صحيح مسلم»، (ط2، دار إحياء التراث العربي، 1392هـ).

(504) على الرابط التالي: https://faculty.ksu.edu.sa/sites/default/files/rwy_lmm_lbkhry_fy_shyhh_n_lmm_hmd_bn_hnbl.pdf